



تحقيق « للاهرام » : لماذا رفضت مصر

الاستمرار في محادثات الكيلو ١٠١ ؟

علم مندوب « الاهرام » ان اقتناع مصر بعدم جدوى مباحثات الكيلو ١٠١ قد أصبح مؤكداً ، بما لا يدع فرصة أمل في تحقيق أى خطوات ايجابية نيبا هو مطروح للبحث الآن ، وخاصة موضوعي الفصل بين القوات وانسحاب اسرائيل الى خطوط ٢٢ أكتوبر ورغم ان شواهد هذه الحقيقة كانت بانية منذ توقيع اتفاق النكساق الست في ١١ نوفمبر الماضي ، الا ان الاسلوب الذى اتبعه الجانب الاسرائيلى بعد ذلك ، ووقائع الاجتماعات التى جرت خلال الايام الاخيرة ، قد اكثرت ان اسرائيل تراوغ في محاولة لكسب الوقت ، واستثماره لصالحها الى ابعاد صورة ممكنة .

فى البدء تبنت اسرائيل اقتراحا ، تعلم انه مرفوض ممتعا ، وهو يقتضى بأن تتبادل القوات موافقتها : ان تعود القوات المصرية الى غرب القناة ، وتتسحب القوات الاسرائيلية الى الشرق من سيناء .

ثم اقترحت فى جولة جديدة من المراوغة ، ان تتسحب الى مسافة ١٠ كيلو مترات شرق القناة ، بشرط ان يكون هناك وجود رمزي للقوات المصرية فى هذه المسافة . وهو اقتراح لا يخفى على واقعه كثيرا عن المشروع الاول .

وعندما اقترحت مصر ان يكون هناك وجود رمزي للطرفين على مسافات متكافئة خلف وأمام المضيق ، رفضت اسرائيل أيضا . وعندما بدأ ان مناقشة هذه النقطة قد وصلت الى طريق مسدود ، اقترح الجانب المصرى الانتقال الى مناقشة البند الخامس بالعودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر ، تنفيذا لقرار مجلس الامن ، قال الجانب الاسرائيلى انه لا يستطيع مناقشة هذه النقطة .

وام يمكن أمام مصر الا ان ترفض الاستمرار فى اللعبة الاسرائيلية .

وعلم مندوب « الاهرام » ان فكرة وقف المباحثات التى تجرى تحت اشراف الامم المتحدة عند الكيلو ١٠١ قد تسرحت للبحث منذ عشرة ايام ، بعد ما شجرت التوايما الاسرائيلية بوضوح . واثير الجانب المصرى دراسة مستفيضة حول موضوع وقف المباحثات بكل جوانبه ونتائج .

وكان الرئيس ثور السادات يتابع تفصيلات ما يجرى عند الكيلو ١٠١ أولا فأولاً ، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى فى الجزائر ، تلقى الرئيس تقريراً مفصلاً عن الموقف الاسرائيلى فى الاجتماعات الاخيرة ، وكان هذا التقرير يقطع بأن اسرائيل تراوغ ، ولا تريد تنفيذ التزاماتها فى اتفاق النكساق الست .

وخلال الايام العشرة الاخيرة أيضا ، اجرت القاهرة ، عدة اتصالات دبلوماسية ، تركزت حول الموقف الاسرائيلى . وفى ضوء هذه الاتصالات قرر هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى القيام بزيارة للمنطقة خلال الفترة المقبلة ، خصوصا وأنه قد بدأ فى المباحثات ان الموقف الأمريكى ليس بواضوح الذى يمكن الاطمئنان اليه فى العمل من أجل تنفيذ الاتفاق وقرار السلام المعدل .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الرد المصرى على المراوغة الاسرائيلية الذى مسجل فى محاضر جلسات الاجتماعات الاخيرة ، كان فى الاطار التالي :

□ **أولاً :** ان عبور القوات المصرية الى شرق القناة قد أصبح امراً واقعاً لا رجعة فيه وليس مطروحا للمناقشة بأي حال ، وهو ما اكده الرئيس السادات قبل سفره من الجزائر .

□ **ثانياً :** ان المباحثات الجارية الآن ، رغم انها تناولت بعض التفاصيل والمسائل الفرعية ، الا ان مصر تبتل الذى فيها لسبب اساسى هو انها تهدف لتنفيذ قرارات مجلس الامن ارقام : ٢٤٢ و ٢٣٨ و ٢٢٩ ، والتى تقتضى بالعودة الى حدود سنة ١٩٧٧ فى التهلة ، مبرورا بالعودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٢ ، واحترام وقف اطلاق النار .

□ **ثالثاً :** ان مصر ، اذا كانت قد قبلت تنفيذ التناقل الست طبقا للاولويات التى



مركز الأهرام للتعليم وتكنولوجيا المعلومات

مرغبتا إسرائيل ، فإن ذلك لم يكن رשותها بأي حال ، بتدر ما كان اعلانا عن حرص مصر على اقرار السلام ، في مواجهة الدولتين الاعظم اللتين ضمننا قرار وقف القتال وتنفيذ الانسحاب .

وكان ظهور المعينات الاساسية في المحادثات قد اتفق مع بدء مناقشة موضوعي الفصل بين القوات والانسحاب الى خطوط ٢٢ اكتوبر . ورغم ان مصر كانت راغبة في البدء بمناقشة موضوع الانسحاب الى خطوط ٢٢ اكتوبر ، الا ان الجانب الإسرائيلي فضل ان يطرح موضوع الفصل بين القوات أولا ،

تصورا منه انه يستطيع ان يتجاوز عن تنفيذ ذلك البند اذا توصل الى تحقيق مرغبه في الفصل بين القوات .

وكثت فكرة الجانب الإسرائيلي التي عرضت في البداية ، هي ان تتبادل القوات موافقتهما على الجانبين . اي ان القوات الإسرائيلية تنسحب الى الشرق ، وتعود القوات المصرية الى غرب القناة .

وفي هذه الحالة ، كما يدعي الإسرائيليون ، فإن الفصل يتحقق ، فضلا عن ان الانسحاب الإسرائيلي سوف يتجاوز حدود ٢٢ اكتوبر ، لانهما مشترك الضفة الغربية للقطاع صباحا . وذلك الى ان قناة السويس ذاتها ستكون المنطقة الفاصلة بين القوات . وقد رفضت مصر بصورة طاعمة مجرد مناقشة هذا المشروع .

وكان اطار المشروع المصري المقابل ، هو ان تنسحب القوات الإسرائيلية الى ما وراء خط العريش - رأس محمد (حوالي ١٣٠ كيلو مترا شرق القناة) ، وان تكون منطقة الفصل بين القوات عند هذا الخط .

ورفض الجانب الإسرائيلي المشروع المصري . وعندئذ بدأ البحث عن حل وسط ، يسمح بتنفيذ اتفاق النقاط الست ، ويهدد مصر - رأى مصر - بمناقشة العودة الى خطوط سنة ١٩٦٧ ، المدرجة في جدول اصالح مؤتمر السلام المقترح في جنيف .

وكان الجليل الذي تدتمت اسرائيل ، يقضي بأن تنسحب قواتها من الضفة الغربية الى مسافة ١٠ كيلو مترات شرق القناة ، بشرط ان يكون هناك وجود رمزي للقوات المصرية في تلك المساحة . اي ان تعود القوات المصرية الى الغرب ، وتترك وحدات رمزية بأسلحة خفيفة على الضفة الشرقية .

ورفضت مصر أيضا مناقشة هذا الاقتراح .

وقدمت مصر مشروعا آخر ، يقضي بأن يكون خط الفصل بين القوات هو منطقة المسابق ، بحيث تكون القوات الإسرائيلية موجودة خلف المسابق حتى يتم الانسحاب الكامل ، وتتواجد القوات المصرية أمام المسابق ، وبحيث يكون هناك وجود رمزي للقوات الجائتين على مساحات متكافئة ، خلف وراءها القوات الاساسية للطرفين ، ليكون الوجود الرمزي للقوات الإسرائيلية - مثلا - من المسابق حتى العريش ، ويكون هناك وجود رمزي للقوات المصرية من خط المسابق الى مسافة مماثلة .

وقد رفض الجانب الإسرائيلي هذا المشروع .

وعلم مندوب الأهرام ، أنه عندما وصلت المحادثات الى هذا الطريق المسدود ، فإن الجانب المصري امر على موقفه . وازاء الفصل في مناقشة موضوع الفصل بين القوات ، فإن رئيس الوفد المصري طلب الانتقال الى مناقشة البند الثاني ، وهو العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ، وكان ذلك في اجتماع أمس الاول (الخميس) .

ان الجنرال ياريف رئيس الوفد الإسرائيلي قال انه لا يستطيع مناقشة هذا البند . وعند هذه النقطة ، طلب اللواء محمد الجيسي رئيس الوفد العسكري المصري ، من الجنرال سجانوف قائد قوات الطوارئ الدولية ، تسجيل هذا الموقف الذي عبر عنه ياريف ، وقال اللواء الجيسي انه اسم المفاوضة الواضحة من جانب إسرائيل في تنفيذ الفصل بين القوات ، وأمام رفضها العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ، الامر الذي يحض رفض تنفيذ قرارات مجلس الامن . وازاء هذا كله فان مصر ترفض المضي في المحادثات وانسحاب الوفد المصري من الاجتماع .

ثم اتبع تصريح المتحدث الرسمي المصري ، الذي يعلن رفض مصر الاستمرار في محادثات الكيلو ١٠١ ، وتحصيل إسرائيل النتائج التي تترتب على هذا الموقف .